لمواجهة الضغط الاردني. فقد عاد خالد الحسن الى عمان حاملا ايضاحات جديدة وتعديلات مقترحة لادخالها على الصيغة الاردنية التي عرضت امام قيادة المنظمة في تونس. وقد تنقّل خالد الحسن مرات عدة بين عمان وتونس ناقلا ايضاحات وتحفظات متبادلة. وآخر مرة عاد فيها الى العاصمة التونسية كانت بحوزته ورقة عمل تحمل توقيع الجانب الفلسطيني والجانب الاردني على ورقتي عمل الجانبين. وقد رفضت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.

واللجنة المركزية لـ (فتح) صيغة التحرك الاردني ـ الفلسطيني المشترك، وكادت المحادثات ان تصل الى طريق مسدود لولا توجه ياسر عرفات الى عمان، استجابة لرغبة عدد من المسؤولين الفلسطينيين المقيمين في الاردن، والذين ابلغوه ان لدى الاردنيين افكارا جديدة يمكن ان تخرج المحادثات من ازمتها الراهنة. وقبل توجهه الى عمان، ترأس عرفات اجتماعا للجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، وحضر اجتماعا آخر للجنة المركزية لحركة (فتح) لدراسة ورقة العمل الاردنية. وخلص الاجتماعان الى نتيجتين، اولاهما، الحؤول دون خلق اي خلاف مع الاردن؛ وثانيتهما، عدم التخلي عن الثوابت الفلسطينية المعروفة، وفي مقدمتها رفض الانابة او التفويض والتمسك بحق م.ت.ف. في تمثيل الشعب الفلسطيني في اية مفاوضات محتملة لحل ازمة المنطقة، وهذا ما اكده محمود عباس، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وعضو لجنة (فتح) المركزية (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/١/٣١).

وبدا ان قيادة (فتح)، وفي محاولة لتخفيف الضغط الاردني على المنظمة، طلبت من مصر، وتحديدا من الرئيس حسني مبارك، المشاركة في صياغة العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية على الاساس الواضح، حتى يكون ذلك مدخلا لحوار عربي شامل (**النهار**، بيروت، ١٩٨٥/٢/١٢).

وفي هذه الاثناء، دعا التحالف الديمقراطي، عقب اختتام اجتماعات استمرت يومين في دمشق، حركة (فتح) الى انهاء حالة التردد واتخاذ موقف حازم برفض مشروع الملك حسين وكل مشروع آخر يشكل خروجا عن برنامج م.ت.ف. ودورها، وذلك لضمان اجماع وطني فلسطيني. كما ندد التحالف باستمرار الاتصالات بين مصر وم.ت.ف. (**القبس**، الكويت، ١٩٨٥/٢/١٢).

الاتفاق وردود الفعل الفورية

حاولت م.ت.ف. التوفيق بين موقفها الملتزم بقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية وبين مشروع الملك حسين الذي عرض في العام الماضي لدى افتتاح الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. وفي الحادي عشر من شباط (فبراير) ١٩٨٥، اعلن في عمان عن التوصل الى صيغة اتفاق بين الملك حسين وياسر عرفات للتحرك المشترك بين الاردن وم.ت.ف. لتحقيق تسوية سلمية عادلة للقضية الفلسطينية. وجاء الاتفاق نتيجة ورقتي عمل، احداهما فلسطينية والاخرى اردنية، لا تحتويان على اختلافات جوهرية، باستثناء ان الورقة الفلسطينية نصت على مشاركة اردنية، وفلسطينية، على قدم المساواة، ضمن وفد عربي مشترك، بينما دعت الورقة الاردنية الى مشاركة على قدم المساواة ضمن وفد مشترك دون تحديد. وفيما يلي نص الاتفاق كما حددته المصادر الفلسطينية:

«انطلاقا من روح قرارات قمة فاس، المتفق عليها عربيا، وقرارات الامم التحدة المتعلقة بقضية فلسطين، وتمشياً مع الشرعية الدولية، وانطلاقا من الفهم المشترك لبناء علاقة مميزة بين الشعبين، الاردني والفلسطيني، اتفقت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على السير معا نحو تحقيق تسوية عادلة لقضية الشرق الاوسط ولانهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، وفق الاسس والمبادىء التالية:

«١ ـ الارض مقابل السلام، كما ورد في قرارات الامم المتحدة، بما فيها قرارات مجلس الامن.

«٢ ـ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، في اطار دولة فلسطينية ضمن اتحاد كونفدرالي اردني ـ فلسطيني.

«٣ ـ حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الامم المتحدة.

«٤ ـ حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

«٥ ـ وعلى هذا الاساس، تجري مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وسائر اطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتكون المشاركة الاردنية ـ الفلسطينية على قدم المساواة ضمن وفد عربي مشترك» (**القبس**، ١٩٨٥/٢/٢١).